

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

----*
الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

4378 / 03

جدول وثائق موجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الرتبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي مضافة من قبل السيد رئيس الحكومة. - مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص من قبل البنك المركزي التونسي بالإنابة لفائدة الدولة الدولة موضوع اتفاقية الاستثمار المبرمة في 13 جانفي 2010 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أفريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية وجهة أخرى.	1	للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة المالية
02	- شرح أسباب - نسخة من الاتفاقية	1	

تونس، في ٣٠ جوان ٢٠١٢
عيسى السراقي كيلانى
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجتمع civil
الوطني التأسيسي

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
ب.....في.....2012/3/25
المجلس الوطني التأسيسي
واردات
25 جوان 2012
ومن الإدارة.....

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 21 جوان 2012



من رئيس الجمهورية
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارود

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 الموزع في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية في شكل كتاب خاص من قبل البنك المركزي التونسي بالإذابة ولفائدة الدولة موضوع اتفاقية الاستثمار المبرمة في 13 جانفي 2010 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أفريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية من جهة أخرى، فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

2012 / 31

رئيس الجمهورية

حساوي الجبالي

المجلس الوطني التأسيسي
السّوّايدات
25 جوان 2012
رقم الإدارة /

2012 / 31

المجلس الوطني التأسيسي
الواردات
25 جوان 2012
رmez الإدارة عدد

2012 / 31 مشروع قانون

يتعلق بالصادقة على إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية في شكل أكتاب خاص من قبل البنك المركزي التونسي بالإئابة ولفائدة الدولة موضوع اتفاقية الاستثمار المبرمة في 13 جانفي 2010 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أبريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية من جهة أخرى.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على القرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالإئابة ولفائدة الدولة التونسية بالسوق المالية العالمية بمبلغ قدره خمسائة (500) مليون دولار أمريكي في شكل أكتاب خاص موضوع اتفاقية الاستثمار الملحة بهذا القانون والمبرمة في 13 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أبريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية من جهة أخرى.

2012 / 31

المجلس الوطني التأسيسي المواردات
25 جوان 2012
ردم الإداري / عدد /

شرح الأسباب 2012 / 31

1- في إطار توفير حاجيات الدولة من الموارد الخارجية المقدرة بقانون المالية لسنة 2012 في حدود 3959 مليون دينار (و تم الترفع فيها إلى 4340 م د بقانون المالية التكميلي) منها 1800 مليون دينار تتم تعبئتها من الأسواق المالية العالمية، تم إبرام اتفاقية استثمار بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر بتاريخ 13 جانفي 2012 تعهدت بمقتضاهما دولة قطر الاستثمار في رقاع خزينة تصدرها الدولة التونسية للغرض وبصفة حصرية ،حسب الشروط المالية التالية:

► سعر الإصدار : 100 %.

► نسبة الفائدة : 2.5 % سنويا.

► آجال السداد : دفعه واحدة بعد 5 سنوات.

► آجال الإنجاز: 3 أشهر.

2- وعلى غرار بقية عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز هذه العملية و ذلك في إطار الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 و للغرض تم :

- المصادقة بمقتضى الأمر عدد 128 لسنة 2012 المؤرخ في 5 أفريل 2012 على مداولة مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 21 مارس 2012 و القاضية بإصدار سندات رقاعية بالإنابة و لفائدة الدولة التونسية بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص.

- إبرام في 6 أفريل 2012 اتفاقية بين وزارة المالية و البنك المركزي التونسي تتعلق بإصدار و تسديد سندات رقاعية بالإنابة و لفائدة الدولة بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص و تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بمقتضى الأمر عدد 140 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أفريل 2012.

3- و تبعاً لذلك أصدر البنك المركزي التونسي سندات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (حوالي 760 مليون دينار) وتم الاكتتاب فيها كلياً من قبل دولة قطر حسب نفس الشروط المالية السالفة الذكر و تجسيمها عن طريق :

- البنوك المنجزة : بنك QNB Capital وبنك ستاندر تشارتد.
- بورصة الإدراج: بورصة لسمبورغ.
- إغلاق الإصدار : 16 أبريل 2012.
- دفع الاكتتاب : 500 مليون دولار أمريكي (761.300.000 د.ت) تم بتاريخ 18 أبريل 2012 .

4- ولهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية :

- إعداد نشرة الإصدار: وهي وثيقة يتم وضعها على ذمة المتتدخلين بالسوق و خاصة المستثمرين و تضم معطيات اقتصادية و مالية و جبائية و أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي (ميزان الدفوعات ، التجارة الخارجية ، الدين العمومي ،المالية العمومية ...).
- اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" تشمل شروط عملية الإصدار بما في ذلك عمليات تداول السندات، تسديد الأصل والفوائد، العمولات والمصاريف المتعلقة بالعملية، تعهدات المصدر والوكيل المالي والمسجل REGISTRAR، القانون المطبق على عملية الإصدار...).
- اتفاقية الاكتتاب (Subscription Agreement) : و هي اتفاقية مبرمة بين البنك المركزي التونسي ممثلاً للدولة التونسية و كل من البنوك المنجزة: بنك QNB Capital وبنك ستاندر تشارتد. يتم ضمنها تحديد مشمولات و تعهدات كل من الأطراف، كيفية نشر و اكتتاب الرقاع، الإدراج و التداول، تحديد الضمانات و مدة صلاحياتها، تقديم الشروط المسبقة للاكتتاب من عملية الإشهار إلى الإغلاق أو الإنتهاء، الرسوم و النفقات، القوانين المطبقة ...
- وثيقة تعهد "DEED OF COVENT" تشمل تعهدات البنك المركزي التونسي تجاه أصحاب الحسابات لحماية مصالحهم المتعلقة بعملية الإصدار.

5- و تعتبر الشروط المالية لهذا الإصدار أقل تكلفة من الشروط المطبقة على الإصدارات السيادية التونسية بالسوق المالية العالمية حيث تقدر نسبة الفائدة لإصدار مماثل بالدولار الأمريكي على 5 سنوات بين 4.35 % و 4.85 % أي بهامش سيادي يتراوح بين 350 و 400 نقطة مائوية.

6- و يرجع آخر إصدار لتونس بالسوق المالية العالمية إلى سنة 2007 حيث تم إصدار قرض رقاعي بمبلغ 30 مليار يان ياباني اي ما يعادل 585 مليون دولار بفائدة 3.28 % و مدة سداد 30 سنة.

كما يرجع آخر إصدار بالدولار الأمريكي إلى سنة 2002 بمبلغ 650 مليون دولار و بنسبة فائدة 7.375 % و حل أجله في 25 ابريل 2012 .
و باعتبار الاكتتاب القطري و تسديد مبلغ 650 مليون دولار يبلغ حجم القروض بالسوق المالية العالمية حاليا حوالي 4520.5 مليون دينار موزعة بالعمولات كما يلي :

- بالدولار الأمريكي : 975 مليون دينار (650 مليون دولار)
- بالأورو : 1460 مليون دينار (730 مليون أورو)
- باليان الياباني : 2085.5 مليون دينار (107.5 مليار يان ياباني).

7- و موضوع هذا القانون المعروض هو المصادقة على الإحالة لفائدة الدولة التونسية لمحصول القرض المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية بمبلغ خمس مائة (500) مليون دولار أمريكي في شكل اكتتاب خاص.